

الاقتصاد الإسلامي: حفرية مصطلح

* عبد الرزاق بلعباس

الملخص

يهدف البحث إلى استكشاف الحثيات التي صاحبت استخدام مصطلح "الاقتصاد" وانتشاره في الأدبيات العربية والإسلامية، وإحاط صفة "الإسلامي" به؛ ما أفرز مصطلح "الاقتصاد الإسلامي". خلص البحث إلى أنّ استخدام مصطلح "الاقتصاد" لم ينبع من رحم الحضارة العربية والإسلامية، إنّما بسبب تعريب المصطلح الفرنسي (économie politique) (الاقتصاد السياسي)، فنجم عن ذلك قطيعة معرفية تجلّت -بصورة خاصة- في الإعراض عن مصطلح "المعاش"، الذي كان متداولاً في كتابات التراث العربي الإسلامي؛ ونجم كذلك تضمين إدراكيّ حصر البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وتطبيقاته المعاصرة في فضاء النظرية الاقتصادية السائدة وفروضها الأساسية؛ ممّا حدّ من عطائه، وأعاق بلورة نظرتة المقاصدية التي تتجلّى في أداء حقوق الله وحقوق العباد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، المصطلح، الحفرية المعرفية، القطيعة المعرفية، التضمين الإدراكي.

Islamic Economics: Archaeology of a Concept

Abstract

The purpose of this study is to explore the conditions that accompanied the use and dissemination of the concept of economics in Arabic and Islamic literature and its junction with the adjective «Islamic», which has led to the concept of «Islamic economics». The study concludes that the adoption of the concept of economics has not been generated by Arabic and Islamic civilizational matrix, but rather the translation of the French concept of «économie politique». This led, on the one hand, to an epistemological break that gradually substituted the concept of economics to «*ma'ach*» adopted by the Arabic and Islamic heritage, and, on the other hand, to embed the Islamic economic research and its contemporary applications in the mainstream economic thinking and its hypotheses; which has limited its perspective and constrained its teleological vision characterized by the fulfillment of the rights of God and those of the humans.

Keywords: Islamic Economics, concept, archeology of knowledge, epistemological break, cognitive embeddedness.

* دكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية من معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس. باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز/ السعودية. البريد الإلكتروني: abelabes@kau.edu.sa
تم تسلّم البحث بتاريخ ١٥/١٣/٢٠١٣م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٣م.

مقدمة:

في سياق الحوار المفتوح حول مستقبل الاقتصاد الإسلامي، الذي أطلقه معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز في موسم الصيف الماضي،^١ وبناءً على أنَّ استشراف المستقبل يعتمد بالضرورة على فهم الماضي والحاضر؛ فقد بات لزاماً إخضاع مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" لعملية حفرٍ معرفيٍ تبعاً للأسئلة الآتية: ما أصل هذا المصطلح؟ وكيف وصل إلينا؟ وإلى أين يقودنا؟

فإذا كان واضع المصطلح نفسه لم يكن يتوقع أن يشيع استخدامه على نطاق واسع كما هو الحال اليوم، فإنَّ كيفية بناء التسمية مسألة مهمة ينبغي الوقوف عندها، والتأمل فيها بتجرّد وموضوعية. وقد اختلف الباحثون في تحديد تاريخ ظهور مصطلح "الاقتصاد الإسلامي"؛ باستخدام عبارات عامة أحياناً، ودقيقة نسبياً أحياناً أخرى، فنسبوا ذلك إلى بداية القرن العشرين،^٢ أو خلاله،^٣ أو منتصفه،^٤ أو بين الثلاثينات والأربعينات،^٥ أو بداية الأربعينات،^٦ أو الأربعينات بصورة عامة.^٧ وأسفر هذا الاختلاف في التأريخ إلى

^١ عبد الكريم، فضل، وبلعباس، عبد الرزاق. "الاقتصاد الإسلامي على مفترق الطرق: دعوة للحوار"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج ٢٦، ع ١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص ١٣٣-١٤٧. انظر أيضاً:

- Al-Bashir, Fadul Abdul Karim and Abderrazak Said Belabes. Islamic Economics at Crossroads: A Call for Discussion, *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, Vol. 26, No. 1, 2013, p.289-301.

^٢ يسري، عبد الرحمن. الاقتصاد الإسلامي: فلسفته ومنهجه العلمي، ضمن: دورة المنهجية الإسلامية: الاقتصاد نموذجاً، القاهرة: جامعة الأزهر - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠١م، ص ٢٥.

^٣ Feillard, Gwenél. Insuffler l'esprit du capitalisme à l'Umma: la formation d'une "éthique islamique du travail" en Indonésie, *Critique Internationale*, n°25, Octobre 2004, p.93.

^٤ العوضي، رفعت. الاقتصاد الإسلامي: دلالة المصطلح، موقع الرابطة العالمية لخريجي الأزهر، ٢٠٠٩م.

^٥ Salleh, Muhammed Syukri. Islamic Economics Revisited: Re-Contemplating Unresolved and Assumptions, *8th International Conference on Islamic Economics and Finance*, Doha, 2011, note 2, p.1.

^٦ قحف، منذر. تعقيب على بحث الدكتور غسان محمود إبراهيم، الاقتصاد الإسلامي بين الشك اليقين، ضمن كتاب: الاقتصاد الإسلامي: علم أم وهم؟، دمشق-بيروت: دار الفكر، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢م، ص ٢١١.

^٧ Kuran, Timur. *Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism*, Princeton: Princeton University Press, 2004, p.58.

تباين في تحديد مَنْ كان له قصب السبق والريادة في استخدام المصطلح وإطلاقه، وهي مسألة يشوبها عدم الدقة في كثير من الأحيان.^٨

يقف الباحثون من حيث الوضعية المعرفية بشأن نشأة مصطلح الاقتصاد الإسلامي موقفين بارزين؛ يتمثل الأول في إغفال الموضوع وعدم الإشارة إليه من بعيد أو قريب أنه بدهي لا يحتاج إلى بيان، وهو موقف شريحة كبيرة من الباحثين. ويتمثل الثاني في تناوله باختصار شديد، مع الإشارة -أحياناً- إلى ضرورة عدم الوقوف كثيراً عند المصطلح استناداً إلى أنّ العبرة أساساً بالمسميات لا بالأسماء.^٩ وقد أفسح هذا الإهمال المجال أمام بعض الباحثين لكي يتناولوا الموضوع بناءً على موقف أيديولوجي مسبق أو معلومات جزئية.^{١٠} الأمر الذي يزيد من أهمية التصدي له؛ بتوسيع دائرة الاستكشاف: جغرافياً، وتاريخياً، ولغوياً.

وإذا كان موضوع نشأة مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" لم يلقَ اهتماماً كبيراً للوقوف على دوافعه، وتعرّف مضامينه، وتوضيح أبعاده، فهذا يعني -ولا شك- أنّ الأسئلة آنفة الذكر، التي تقوم عليها الحفرية المعرفية لم تنل حقه من تفكير الباحثين ودراساتهم. الأمر الذي يجعل هذا البحث الأول من نوعه، لا سيّما أنّه يتجاوز موضوع النشأة ومسألة المناسبة في اختيار التسمية، ويوسّع نطاق البحث الجغرافي والتاريخي باستخدام مراجع حُطَّت بأربع لغات، هي: العربية، والأردية، والإنجليزية، والفرنسية.

وبما أنّ المصطلح مُركَّب من كلمة أساسية هي "الاقتصاد"، ومن صفة تابعة هي "الإسلامي"، ينبغي أولاً تسليط الضوء على بدايات ظهور مصطلح "الاقتصاد" في الأدبيات العربية والإسلامية.

^٨ تُعزى الريادة في فكرة الاقتصاد الإسلامي إلى شخصيات عديدة، أبرزها: حسن البنا، وأبو الأعلى المودودي، ومحمد باقر الصدر، ومحمد تقى الدين النبهاني، وحفظ الرحمن سيوهاروي. ولو قُيِّدَت مثل هذه المقولات بالمكان؛ كأن يقال: في مصر، أو العراق، أو الهند، لكانت مقبولة إلى حدّ ما. والأصح أن تُقَيَّد -إضافة إلى المكان- بالموضوع المطروق؛ كأن يقال: أول مَنْ كتب في النظام الاقتصادي الإسلامي، أو النظرية الاقتصادية الإسلامية، أو مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ونحو ذلك.

^٩ دواية، أشرف. هل يوجد شيء اسمه الاقتصاد الإسلامي؟، م.ن، المركز العربي للدراسات والأبحاث، ١٥ أبريل ٢٠١٢م.

^{١٠} Kuran, Timur. The genesis of Islamic economics: A chapter in the politics of Muslim, *Social Research*, 1997, 64(2), p.281-338.

أولاً: نشأة مصطلح "الاقتصاد" في الأدبيات العربية والإسلامية

استُخدمت كلمة "الاقتصاد" في الأدبيات العربية والإسلامية طوال قرون عدّة بمعناها اللغوي؛ أي التوسط والاعتدال والاستقامة، وهو سلوك مطلوب في شتى مناحي الحياة. ولم تُستخدَم في كتب الفقه والسياسة الشرعية والأموال إلّا بهذا المعنى. فقد أشار الجويني إلى أنّ الاقتصاد هو منهج بين الإفراط والتفريط، وأنّه مسلك الرشاد، وسلوك نسي بين طرفي الإخلال والكمال.^{١١} وقال ابن عبد السلام إنّ "الاقتصاد رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما."^{١٢} وذكر الداودي أنّ الخلفاء الراشدين كانوا مقتصدين في ملبسهم ومطعمهم.^{١٣} وأشار الخلال إلى حثّ السلف على الاقتصاد في الإنفاق.^{١٤} ونقل ابن هذيل عن بعضهم أنّ حسن التدبير مع الاقتصاد أكفى من الكثير مع الإفساد،^{١٥} وكذلك ابن أبي الدنيا بقوله: إنّ حُسْن التدبير مفتاح الرشد وباب السلامة الاقتصادية.^{١٦} وتبّه الإسكافي على أنّ حُسْن التدبير في الخراج يدعو إلى "الاقتصاد في الجلب، والاجتهاد في العمارة، والرفق بالرعية."^{١٧}

وهكذا لم تُستخدَم كلمة "الاقتصاد" بالمعنى الاصطلاحي الشائع في الأدبيات الأوروبية الحديثة إلّا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، على الرغم من اطلاع فقهاء السلف على بعض كتب اليونان وترجمتها إلى العربية. فعلى سبيل المثال، استخدم ابن الأكفاني مصطلح "علم تدبير المنزل"، ولم يستخدم لفظاً معرباً لمصطلح "أويكونوميا" (οἰκονομία)^{١٨} الذي كان رائجاً عند فلاسفة اليونان، ثمّ عرّفه بما يأتي: "وهو علم

^{١١} الجويني، أبو المعالي. غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، ومصطفى حلمي، الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٧٩م، ص ١٢، ٢١١-٢١٢، ٣٤٨-٣٤٩.

^{١٢} ابن عبد السلام، عز الدين. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤١٠هـ، ص ٣٣٩.

^{١٣} الداودي، أحمد. كتاب الأموال، تحقيق: محمد الشلبي، عمان: دار الحامد، ٢٠٠١م، ص ١٥٧-١٦٧.

^{١٤} الخلال، أحمد. الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٥هـ، ص ٤٢-٤٣.

^{١٥} ابن هذيل، علي. عين الأدب والسياسة وزين الحسب والرياسة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ، ص ٢٦١.

^{١٦} ابن أبي الدنيا، عبد الله. إصلاح المال، تحقيق: محمد عطا، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٤هـ، ص ١٠١.

^{١٧} الإسكافي، محمد. كتاب لطف التدبير، تحقيق: أحمد عبد الباقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، ص ٦.

^{١٨} ينحدر مصطلح "الاقتصاد" من الكلمة اليونانية "أويكونوميا" (οἰκονομία)، وتعني في الأصل "تدبير المنزل".

يُعلم منه أحوال مشتركة بين الإنسان وزوجه وولده وخدمه، ووجه الصواب فيه، وموضوعه أحوال الأهل والخدم، ومنفعته انتظام أحوال الإنسان في منزله ليتمكن من كسب السعادة العاجلة والآجلة.^{١٩} وهذا يدل على أنّ فقهاء السلف كانوا يهتمون كثيراً بالمعاني التي تُسهّم في تعميق فهم الظواهر الاجتماعية، ولا يُعربون من المصطلحات الأعجمية (بإيجاد مقابل عربي لها) إلّا ما يحتاجون إليه تمام الاحتياج.

ولعلّ أول مَنْ أدخل مصطلح "الاقتصاد" في الأدبيات العربية هو خليل أفندي، في كتيّب يحمل عنوان "الاقتصاد السياسي أو فن تدبير المنزل" عام ١٨٧٩م،^{٢٠} تلاه كتاب "أصول الاقتصاد السياسي" لرفله جرجس عام ١٨٨٩م،^{٢١} ثمّ كتاب مترجم في الاقتصاد السياسي للاقتصادي البريطاني وليام جفونس عام ١٨٩٥م.^{٢٢} وتُظهر المقارنة بين ابن الأكفاني و خليل أفندي تميّز الأول بالنقل عن بصيرة، خلافاً للثاني الذي نقل ما هو متداول من دون تمحيص أو تدقيق، وكأنّ الاستناد إلى ما هو سائد في أوروبا من غير تمحيص والبناء عليه حتمية لا يمكن العدول عنها.

وفي مطلع القرن العشرين^{٢٣} ظهر كتاب دراسي في الاقتصاد السياسي باللغة الأردنية، عنوانه "علم الاقتصاد جس كـا معروف نام علم سياست مدن حي" (علم الاقتصاد المعروف عندنا باسم علم سياسة المدن)، وقد ألّفه محمد إقبال بطلب من أستاذه توماس

^{١٩} ابن الأكفاني، محمد. كتاب إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، موسوعة موجزة في العلوم العربية الإسلامية، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م، ص ٩١.

^{٢٠} غانم، خليل أفندي. الاقتصاد السياسي أو فن تدبير المنزل، الإسكندرية: مطبعة جريدة مصر، ١٨٧٩م.

^{٢١} جرجس، رفته. أصول الاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٨٨٩م. انظر أيضاً:

- الزركلي، خير الدين. الأعلام، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م، ج ٣، ص ٢٩.

^{٢٢} Jevons, William Stanley. *The Theory of Political Economy*, London: Macmillan, 1871.

- جفونس، وليام. الاقتصاد السياسي، القاهرة: منشورات جمعية التعريب، ١٨٩٥م.

^{٢٣} اختلف الباحثون في تحديد تاريخ طبع هذا الكتاب، فمنهم مَنْ يُرجع ذلك إلى عام ١٩٠٣م. انظر:

- Mir, Mustansir. *Iqbal: Makers of Islamic Civilization*, London – New York: I.B.Tauris & Co Ltd and Oxford University Press India, 2007, p.19.

ومنهم مَنْ يرجعه إلى عام ١٩٠٤م. انظر:

- Tahir, Pervez. Introducing Iqbal the Economist, *The Pakistan Development Review*, 40: 4, Winter 2001, p.1176.

أرنولد (Thomas Arnold)، وكذلك الكتاب الموسوم بـ"المرصاد في مسائل الاقتصاد"، تأليف عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات،^{٢٤} تلاهما كتاب "مبادئ علم الاقتصاد السياسي" لمحمد فهمي أفندي حسين،^{٢٥} وكتاب "حياة البلد في علم الاقتصاد" لرفيق رزق سلوم^{٢٦}، ثم كتاب "الموجز لعلم الاقتصاد" للاقتصادي الفرنسي بول لوروا بوليو،^{٢٧} وقد ترجمه الشاعران: حافظ إبراهيم وخليل مطران، بتكليف من وزير المعارف المصري أحمد حشمت باشا، ليُقرَّر في المرحلة الثانوية.^{٢٨} وكان يرى أنّ علم الاقتصاد هو من العلوم الحديثة النشأة التي سيكون لها شأن عظيم في الأمم الناهضة. وهذا يدل على بُعد نظرٍ ورؤيةٍ ثاقبةٍ لمجريات الأحداث؛ إذ أصبح الاقتصاد يؤدي دوراً أساسياً في بلورة واقع المجتمعات. وفي السياق نفسه، سجّل جرجي زيدان^{٢٩} أنّ مصطلح "الاقتصاد" انتشر في الأدبيات العربية من خلال تعريب المصطلح الفرنسي^{٣٠} "économie politique" (الاقتصاد السياسي)،^{٣١} الذي كان يُعرَّف ابتداءً من الثلث الأول للقرن التاسع عشر،

^{٢٤} المجاوي، عبد القادر، وبريهمات، عمر. المرصاد في مسائل الاقتصاد، الجزائر: مطبعة بيبير فونتانا الشرقية، ١٩٠٤م.

^{٢٥} حسين، محمد فهمي أفندي. مبادئ علم الاقتصاد السياسي، القاهرة: مطبعة السعادة، نُشر الجزء الأول منه عام ١٩٠٨م، والجزء الثاني عام ١٩١١م.

^{٢٦} سلوم، رفيق رزق. حياة البلاد في علم الاقتصاد، حمص: مطبعة قسطنطين، ١٩١٢م.

^{٢٧} Leroy-Beaulieu, Paul. *Précis d'économie politique*, Paris: Librairie Charles Delagrave, 1888, <http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k112933x>

^{٢٨} لوروا بوليو، بول. الموجز في علم الاقتصاد، ترجمة: حافظ إبراهيم، وخليل مطران، القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩١٣م. وقد أعادت دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة طبعه عام ٢٠٠٨م.

^{٢٩} زيدان، جرجي. تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، الفجالة: دار الهلال، طبعة جديدة، د.ت، ج٤، ص٢٧٨.

^{٣٠} قد يتبادر إلى ذهن القارئ لأول وهلة السؤال الآتي: لماذا تُرجم مصطلح "الاقتصاد" من الفرنسية لا الإنجليزية؟ والجواب هو أنّ خليل أفندي (ناقل المصطلح) كان يتقن اللغة الفرنسية. قال جرجي زيدان: "خليل غانم البيروتي (توفي ١٩١٣م): هو من الأدباء، وقد تمكن على الخصوص من اللغة الفرنسية، وكان يكتب أو ينظم كأنه من أهلها". انظر:

- زيدان، جرجي. تاريخ آداب اللغة العربية، مرجع سابق، ج٤، ص٢٨٠.

^{٣١} أول من استخدم مصطلح "الاقتصاد السياسي" (économie politique)، هو الكاتب الفرنسي لوي دو ماين (Louis de Mayenne) في كتابه "النظام الملكي القائم على الديمقراطية التي نظَّر لها أرسطو" (La monarchie aristodémocratique)، المنشور بباريس عام ١٦١١م. وأول من استخدم هذا المصطلح عنواناً لكتاب، هو الاقتصادي الفرنسي أونطوان دو مون كريتيان (Antoine de Montchrestien) في كتابه "مبادئ

وَفَق قاموس الأكاديمية الفرنسية، بأنه "العلم الذي يتناول إيجاد الثروات وتوزيعها واستهلاكها".^{٣٢}

أحدث تداول مصطلح "الاقتصاد" بناءً على تعريب المصطلح الأعجمي قطيعةً معرفيةً لم تلقَ اهتمام الباحثين. وبعبارة أخرى، لم يظهر مصطلح "الاقتصاد" في الأدبيات العربية بوصفه مُخرِجاً لعملية معرفية تراكمية يراعي فيها ما أنتج سابقاً من معانٍ ودلالات وأبعاد، إنما نتيجة للتقدم المادي الذي أحرزته الحضارة الأوروبية، وتخلّف المسلمين في هذا المجال جزاءً ركونهم إلى التواكل. قال محمد رشيد رضا في هذا الصدد: "قد اشتهر بيننا أن الغنى والفقر إنما يكونان بالحظوظ والأقدار، لا مدخل فيهما لعلم المرء وعقله، ولا ذكائه وسعيه"؛ ثم أضاف: "إن الأمة الإسلامية أحوج إلى هذا العلم منها إلى جميع العلوم الدنيوية، لأنه روح جميع العلوم والأعمال".^{٣٣} وأضاف في موضع آخر: "ولما أحس الناس بالحاجة إلى هذا العلم في السنين الأخيرة كتب فيه بعض الكاتبين مقالات في الجرائد والمجلات، وترجم آخرون بعض المختصرات".^{٣٤}

يتضح ممّا سبق أنّ استخدام كلمة "الاقتصاد" كان يقتصر قبل عام ١٨٧٩م على المعنى اللغوي، للدلالة على حالة التوسّط والاعتدال من دون إفراط ولا تفريط في الأمور كلّها. ومنذ ذلك العام، درج استخدامها على المعنى الاصطلاحي الذي يتعدّى المعنى اللغوي المجهود في الأدبيات العربية على مرّ العديد من القرون. قال محمد رشيد رضا في هذا الصدد: "يظن كثير من الناس أنّ الاقتصاد أن لا تنفق كثيراً، وأن تدخر من كسبك شيئاً لوقت حاجتك، وهذا وهمٌ منشأه الجهل، فإنّ تناول علم الاقتصاد أوسع من ذلك وأكبر من أن ينحصر بالتقتير والتضييق على ما وسع عليهم في الرزق [...] فالالاقتصاد

الاقتصاد السياسي" (Traité de l'économie politique)، المنشور بباريس عام ١٦١٥م. وبناءً على ترجمته، ظهر المصطلح الإنجليزي (political economy).

³² Académie française. *Dictionnaire de l'Académie française*, Paris: Editions de l'Académie française, 6^e édition, 1835, <http://portail.atilf.fr/>

³³ مجلة المنار، ٢٩ شعبان ١٣٢٦هـ/٢٥ سبتمبر ١٩٠٨م، مج ١١، ج ٨، ص ٦١٧-٦١٨.

³⁴ مجلة المنار، ٢٩ ذو القعدة ١٣٣٣هـ/٩ أكتوبر ١٩١٥م، مج ١٨، ج ٨، ص ٧١٩.

هو ما يُوجد ثروة الأمة والفرد ويُنميها، أي أن تعلم كيفية كسب المال، وكيفية إنفاقه بما يعود عليك وعلى أمتك بالثراء ونعمة العيش.^{٣٥}

والحديث عن تراث الاقتصاد الإسلامي أو الفكر الاقتصادي الإسلامي قبل هذه الفترة غير مناسب منهجياً للذين يتحرّون الدقة العلمية في كتابة التاريخ. والأنسب أن يُقال بأن فقهاء السلف تطرّفوا إلى موضوعات الخراج والمال والرزق والكسب والمعاش، التي تحمل دلالات ومعاني تستحق التوقّف عندها، وسير أغوارها، وعدم اختزالها في مصطلح "الاقتصاد". فاستخدام هذا المصطلح في زمن غير زمانه (anachronism)، يُعدّ خطأً منهجياً ينبغي تفاديه؛ لأنّه يفرض على قراءة الماضي من وجهة نظر الحاضر. وهذه ظاهرة شائعة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي أنتجت سلبيات عديدة، أهمها: تطويع النصوص وفقاً للواقع السائد، ومحاولة إيجاد بديل إسلامي لما هو متداول في السوق المعولم، والتكلّف لإثبات سبب المسلمين في اكتشاف الفروض الأساسية التي أفرزتها المدرسة النيوكلاسيكية، مثل الندرة والرشد وتعظيم الربح، بل حتى أحياناً في الأمثلة والعناوين.^{٣٦} وهذا يفرض -منهجياً- إلى تبني المذهب التطوري (evolutionism)، بناءً على أنّ البشرية لا يمكنها أن تتطور إلاّ باتباع نموذج واحد للتنمية، ممّا يتنافى مع دعوة تميّز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية. وينبغي تذكّر أنّ تميّز فقهاء السلف يتمثّل -في المقام الأول- في تبليغ الكليات، ونشر الأصول.^{٣٧} أمّا المعارف التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية من خلال النظر، فيمكن للعقل البشري أن يصل إليها في أمكنة وأزمان مختلفة دون أن يكون هناك -بالضرورة- أخذٌ للاحق عن السابق.

^{٣٥} مجلة المنار، ٢٩ ذو القعدة ١٣٣٣هـ/٩ أكتوبر ١٩١٥م، مج ١٨، ج ٨، ص ٧١٨. ذكر محمد رشيد رضا ذلك بمناسبة نشر مطبعة المنار الجزء الأول من كتاب "أصول علم الاقتصاد" للاقتصادي الأمريكي فرانيس ووركر، وتعريب محمد حمدي بك، عام ١٩١٥م. وقد صدر الكتاب في الأصل عام ١٨٨٧م، وطُبع مرات عدّة، منها الطبعة الآتية:

- Walker, Francis Amassa. *Political Economy*, London: Macmillan, 1892.

^{٣٦} كافتراض أنّ آدم سميت اقتبس من أبي حامد الغزالي مثال الدبوس، ومن الجويني عنوان كتابه "غياث الأمم" ليصير "ثروة الأمم". وينبغي لمثل هذه الفروض أن تبرهن أنّ آدم سميت كان يتقن اللغة العربية، أو أنّ كتب الغزالي والجويني قد تُرجمت زمن آدم سميت وإلى لغة كان يقرؤها، أو أنّه اقتبسها من كتاب ألف بلغة يفهمها، ممّت الإشارة فيه إلى مثال الغزالي، أو عنوان الجويني، أو الاثنين معاً.

^{٣٧} السعدي، عبد الرحمن. طريق الوصول إلى العلم المأمول ومعرفة القواعد والضوابط والأصول، عمان: دار المعالي، ١٤١٩هـ، ص ٩٩.

ثانياً: استخدام علماء الإصلاح مصطلح "الاقتصاد" من دون المصدر "الإسلامي"

تطرق بعض علماء الإصلاح الاجتماعي من المسلمين إلى موضوع الاقتصاد من دون ربطه بالمصدر "الإسلامي". ففي نهاية القرن التاسع عشر، دعا محمد رشيد رضا القراء إلى "أن يجعلوا جُلَّ عنايةهم في إصلاح الاقتصاد الذي تكون به الأمة غنية تتصرف بثروتها في القيام بمصالحها كما تشاء."^{٣٨} وقد بَتَّ هذه الدعوة في جريدة "المؤيد" المصرية في ذلك العهد،^{٣٩} ثم أعاد بَنُّها في مجلة "المنار" في أول عددها؛ إذ دعا إلى "بجارة الأمم المتمدنة في الأعمال النافعة، وطرق أبواب الكسب والاقتصاد."^{٤٠} وفي مقالة عنوانها "إلى أي شيء أنت يا مصر أحوج؟"، كتب أن الحال التي انفرد بها هذا العصر "هي أن جميع الأمم الراقية تنازع أهلها الحياة في المعاش أو الاقتصاد كما يقال."^{٤١} وهذا الربط بين مصطلحي "المعاش" و"الاقتصاد" من محمد رشيد رضا، يُؤكِّد ما أشار إليه جرجي زيدان سابقاً من أن الأصل في الأدبيات العربية والإسلامية في العصور المتأخرة، هو استخدام مصطلح "المعاش"، وأن مصطلح "الاقتصاد" طارئ على الفكر العربي والإسلامي.^{٤٢} وتعني كلمة "المعاش" لغوياً: ما يعاش أو يُعَيِّش به، واصطلاحاً عند ابن خلدون: "إبتغاء الرزق والسعي في تحصيله."^{٤٣} وموضوع المعاش بمعنى أعم، هو: الأصول المادية للحياة.

ومَّا يلفت الانتباه أنَّ عبد القادر الجاوي استخدم في كتابه "إرشاد المتعلمين"، المطبوع عام ١٨٧٧م، مصطلح المعاش.^{٤٤} وبعد رواج مصطلح "الاقتصاد" أُلِّف مع عمر بريهمات كتاباً بعنوان "المرصاد في مسائل الاقتصاد"، وهو كتاب صُنِّف للتدريس في مدرسة الثعالبية، وهي معهد أنشأته السلطات الفرنسية بالجزائر عام ١٩٠٤م؛ لإعداد موظفين في المساجد، والقضاء الإسلامي، والتعليم الأهلي، والمكتبات العربية. وكان تدريس القانون

^{٣٨} مجلة المنار، ربيع الأول ١٣٥٩هـ/أبريل ١٩٤٠، مج ٣٥، ج ٧، ص ٥٢١.

^{٣٩} كان يكتب فيها محمد رشيد رضا مقالات بإمضاء "م. ر"، وبغير إمضاء.

^{٤٠} مجلة المنار، شوال ١٣١٤هـ/فبراير ١٨٩٨، م ١٠، ج ١، ص ٩.

^{٤١} مجلة المنار، صفر ١٣٢٥هـ/أبريل ١٩٠٧، م ١٠، ج ٢، ص ١١١.

^{٤٢} زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٧٨.

^{٤٣} ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة، بيروت: مكتبة القلم، ١٩٨٦م، ص ٣٨٢.

^{٤٤} الجاوي، عبد القادر. إرشاد المتعلمين، القاهرة: المطبعة الوهيبية، ١٨٧٧م، ص ١٠-١٢.

يضم -آنذاك- القانون المدني، والقانون الإداري، والاقتصاد السياسي.^{٤٥} وجاء في مقدمته: "وبعد، فإنه لما دلت الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة النبوية على أن الله خلق هذا العالم للعمارة، وهي تتوقف على تنظيمات اقتصادية وافرة، وقوانين يُصار إليها في المعيشة الدنيوية، وكان هذا العلم مُفَرَّقاً في بطون الكتب والدواوين السامية، فصعب لأجل ذلك الاطلاع على قواعده، واقتطاف أزهاره وفوائده، ظهر لنا أن نجمع تلك القواعد لتكون بكل خير عوائد."^{٤٦}

وهكذا يتضح أنّ مصطلح "الاقتصاد" استُخدم في الأدبيات العربية والإسلامية منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي من دون أن يُربط بصفة "الإسلامي"، لينتشر بعد ذلك تدريجياً بين العلماء والأدباء والقائمين على الصحف ذات التوجّه الإصلاحية الإسلامي. فدعا عبد الرحمن بن عمر في مقالة عنوانها "الاقتصاد" نُشرت عام ١٩٢٦م إلى دراسة علم الاقتصاد والتوسّع فيه؛ "لأن حياة كل أمة منوطة بحياة حركتها الاقتصادية ومماتها بمماته."^{٤٧} وبالتوازي مع ذلك، ظلّ مصطلح "المعاش" متداولاً عند بعض المثقفين إلى بداية العشرينيات كما يظهر في مقالة لعبد الحفيظ الهاشمي بعنوان "الأزمة المعاشية."^{٤٨} فالأصل منذ دخول مصطلح "الاقتصاد" في الأدبيات الإسلامية، هو استخدام هذا المصطلح، لا مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" كما هو شائع اليوم! وهذه مسألة دقيقة لم يتنبّه لها الباحثون حتى الآن.

ثالثاً: ظهور مصطلح "الاقتصاد الإسلامي"

من الأحداث العلمية التي مهّدت الطريق لنشأة مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" ظهور سلسلة من المقالات التي أخذت على عاتقها تسليط الضوء على الفكر الاقتصادي لبعض الفقهاء والفلاسفة من العرب والمسلمين. ففي عام ١٩١٢م، نشر

^{٤٥} زرهوني، الطاهر. التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر: موفم للنشر، ١٩٩٣م، ص ٢٢٢.

^{٤٦} المجاوي، وبرهيمات، المرصاد في مسائل الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٠-١٢.

^{٤٧} ابن عمر، عبد الرحمن. "الاقتصاد"، صحيفة وادي ميزاب، عدد ٥٥، ٢٩ أكتوبر ١٩٢٦م.

^{٤٨} الهاشمي، عبد الحفيظ. "الأزمة المعاشية"، صحيفة النجاح، عدد ١٦٧، ٢٥ يوليو ١٩٢٤م.

الاقتصادي الفرنسي روني مونيي مقالة علمية تناول فيها الأفكار الاقتصادية لابن خلدون.^{٤٩} ولعلّ هذه المقالة كانت سبباً لاهتمام المسلمين بالبُعد الاقتصادي في مقدّمة ابن خلدون. فدفعت القانوني اللبناني صبحي محصاني إلى إعداد أطروحة دكتوراه في جامعة ليون الفرنسية بعنوان "الأفكار الاقتصادية لابن خلدون: دراسة تاريخية تحليلية نقدية"، وتمّت مناقشتها عام ١٩٣٢ م.^{٥٠} وبدءاً بالعام نفسه، اهتم محمد صالح؛ عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة سابقاً -عبر سلسلة من المقالات- بالفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر؛ بتناول آراء ابن خلدون والمقرئزي والدُّلجي.^{٥١} وعلى المنوال نفسه، تطرّق محمد يحيى الهاشمي إلى نظرية الاقتصاد عند البيروني عام ١٩٣٧ م.^{٥٢}

وفي السابع من شهر يونيو عام ١٩٢٩ م، نوقشت أطروحة دكتوراه في جامعة باريس، بعنوان "الإسلام والاشتراكية"،^{٥٣} لم تسترِع اهتمام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حتى الآن، في حين أشار إليها بعض الباحثين الأوروبيين.^{٥٤} وقد تولّى إعدادها القانوني السوري

⁴⁹ Maunier, René. Les Idées économiques d'un philosophe arabe, Ibn Khaldoun, *Revue d'histoire économique et sociale*, Paris, 1912, p.409-419.

⁵⁰ Mahmassani, Sobhi. *Les idées économiques d'Ibn Khaldoun: essai historique, analytique et critique*, thèse en droit, Université de Lyon, 1932.

^{٥١} صالح، محمد. "الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر"، *مجلة القانون والاقتصاد*، مايو ١٩٣٢ م، ص ٣٨٥-٤١٠، مارس ١٩٣٣ م، ص ٣١٥-٣٦٠، أكتوبر ١٩٣٣ م، ص ٧٥٥-٨٠٩.
^{٥٢} الهاشمي، محمد يحيى. "نظريات الاقتصاد عند البيروني"، *مجلة المجمع العلمي العربي*، ١٩٣٧ م، مج ١٥، ج ١١، وج ١٢، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٣٧/شعبان ورمضان ١٣٥٦ هـ، ص ٤٥٦-٤٦٥.

⁵³ Barazi, Mouhssine. *Islamisme et socialisme*, thèse de doctorat, faculté de droit et des sciences économiques, université de Paris (1896-1968), présentée et soutenue le 7 juin 1929, publiée par la Librairie Orientaliste Paul Geuthner la même année.

⁵⁴ D.S.M. Islamisme et socialisme par Mouhssine Barazi, 1929, *Journal of the Royal Asiatic Society*, Vol. 64, Issue 01, January 1932, p.151-152; Wallacher, Johannes, Reder, Michael, & Karcher, Tobias. *Unternehmensethik im Spannungsfeld der Kulturen und Religionen*, Stuttgart: W. Kohlhammer Verlag, 2006, p.53-54; Martin, Richard & Barzegar, Abbas. *Islamism: Contested Perspectives on Political Islam*, Stanford: Stanford University Press, 2009, p.158; Ende, Werner & Steinbach, Udo. *Islam in the World Today: A Handbook of Politics, Religion, Culture, and Society*, Ithaca: Cornell University Press, 2010, p.131.

محسن البرازي، وكانت سوريا -آنذاك- خاضعة للانتداب الفرنسي. ومن أهم ما تميّزت به هذه الأطروحة، التطرّق -أول مرة في بحث أكاديمي- إلى العلاقة بين الإسلام والاشتراكية، والاستنتاج بأنّ الاشتراكية -بنفيها الملكية الفردية- تتعارض مع قواعد الفقه الإسلامي،^{٥٥} وأنّ الرفاه الاجتماعي للأمة الإسلامية يُمثّل أحد أهداف الإسلام. وقد تضمّنت أيضاً البذور الأولى لما أصبح يُعرف لاحقاً بـ"النظرية الاقتصادية في الإسلام"، وهي تُصنّف عادة بين النظامين: الرأسمالي، والاشتراكي.^{٥٦} وفي ما يخصّ تاريخ الأفكار الاقتصادية، تتمثّل أهمية الأطروحة في إنكارها الاستشهاد بالنصوص الشرعية، أو بوقائع من تاريخه لتبرير ما يُسمّى بالاشتراكية الإسلامية.^{٥٧}

ظهر مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" أول مرة -بناءً على ما توفر من مصادر حتى الآن- في مقالة بالإنجليزية لمحمد حميد الله، عنوانها "الحلول الإسلامية للمشكلات الاقتصادية الأساسية"، نُشرت عام ١٩٣٦م في مجلة "الثقافة الإسلامية"^{٥٨} بحيدر آباد. وهذا يُبيّن أنّ مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" انبثق عن اجتهاد فردي، لا من وضع أحد مجامع اللغة العربية، وذلك بعد التدقيق في إيجابيات استخدام هذا المصطلح وسلبياته. وكان محمد حميد الله قد ذكر المصطلح بعد أشهر من مناقشته أطروحة الدكتوراه في القانون الدولي بجامعة باريس،^{٥٩} في الحادي والثلاثين من شهر يناير عام ١٩٣٥م. وكان الاقتصاد السياسي يُدرّس -آنذاك- كمادة إجبارية في كليات القانون الفرنسية منذ عام ١٨٧٧م.^{٦٠} ونجد فكرة تميّز النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظامين: الرأسمالي،

⁵⁵ D.S.M. *op. cit.*, p. 151.

⁵⁶ Ende, Werner & Steinbach, Udo, *op. cit.*; Ende, Werner & Steinbach, Udo, *op. cit.*

⁵⁷ Ende, Werner & Steinbach, Udo, *op. cit.*

⁵⁸ Hamidullah, Muhammad. Islam's solution of the basic economic problems: the position of labor, *Islamic culture* (Hyderabad Deccan), Vol. 10, No. 2, April 1936, p.213-233.

⁵⁹ Hamidullah, Muhammad. *Documents sur la diplomatie musulmane à l'époque du Prophète et des khalifes orthodoxes*, préface de Maurice Gaudet-Demombynes, Université de Paris (1896-1968), faculté des lettres, thèse de doctorat d'Université, Paris: G.-P. Maisonneuve, 1935.

⁶⁰ Van Lemesle, Lucette. L'économie politique à la conquête d'une légitimité 1896-1937, *Actes de recherches en sciences sociales*, vol. 47-48, juin 1983, p.113.

والاشتراكي عند محمد حميد الله في مقالة بالفرنسية نُشرت عام ١٩٥١م؛ إذ قال: "إن النظام الاقتصادي الإسلامي^{٦١} هو نظام مستقل، ولا يمكن للإسلام أن يتفق مع الأيديولوجية المادية سواء تعلق الأمر بالرأسماليين أو الشيوعيين".^{٦٢} ولعلّه استلهم هذه الفكرة من اطلاعه على أطروحة محسن البرازي التي أعدت في الجامعة نفسها التي أعد فيها حميد الله رسالته للدكتوراه عام ١٩٣٥م. وهذا يُبين أنّ فكرة النظام الاقتصادي الإسلامي طرأت إلى ذهن شخصيات من مناطق مختلفة، ممّا يُفند أطروحة تيمور كوران التي تحصر ظهورها في شبه القارة الهندية بداية الأربعينات.^{٦٣}

بناءً على ما سبق، وبالإضافة إلى الرصد البليوغرافي بلغات عديدة (الملحق)، يتضح أنّ مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" ظهر عام ١٩٣٦م بالإنجليزية، وعام ١٩٤٤م بالأردنية، وعام ١٩٥١م بالفرنسية. أمّا في الأدبيات العربية، فقد استُخدم على الأقل عام ١٩٦١م، ممّا يوحي بأنّه لم يكن متداولاً على نطاق واسع؛ إمّا لعدم استقرار معالمة الدلالية، وإمّا لاحتماله أكثر من معنى (polysemic). فالاصطلاح في الأصل هو الاتفاق على وضع شيء أو أمر مخصوص. ولعلّ ما يُؤكّد عدم شيوع مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" حتى بداية السبعينات من القرن العشرين، عنوان الندوة التي عقدها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة، في يناير عام ١٩٦٧م، وهو "المبادئ الاقتصادية في الإسلام"،^{٦٤} بالإضافة إلى عنوان ندوة أخرى نظمتها جمعية الطلبة المسلمين في شمال القارة الأمريكية في ولاية إنديانا بالولايات المتحدة، في الثاني عشر من شهر أبريل عام ١٩٦٨م،^{٦٥} وهو "العناصر المعاصرة للفكر الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام". ثمّ ما لبث أن فرض نفسه نهائياً على حساب مصطلح "المعاش". وهذا يقودنا

⁶¹ Système d'économie islamique.

⁶² Hamidullah, Muhammad. La politique étrangère du Pakistan et son arrière-plan, *Politique étrangère*, 16(2), 1951, p.139.

⁶³ Kuran, Timur. *Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism*, Princeton: Princeton University Press, 2004, p.84-85.

⁶⁴ الفنجري، محمد شوقي. المذهب الاقتصادي في الإسلام، ضمن: الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٠م، ص ٨٩.

⁶⁵ Contemporary aspects of economic and social thinking in Islam, Conference of the Muslim Student's Association of the United States and Canada, April 12, 1968.

إلى تناول ترجمة مصطلحي "المعاش" و "الاقتصاد"، مع الإشارة إلى ضرورة التفريق بين الترجمة الثقافية والترجمة الأيديولوجية.

رابعاً: بين الترجمة الثقافية والترجمة الأيديولوجية^{٦٦}

في ترجمة كتاب "المقدمة" لابن خلدون من العربية إلى الفرنسية عام ١٨٦٣م، ترجم وليام دي سلان لفظة "المعاش" تارة بعبارة (*moyens de se procurer la subsistence*)؛ أي طرائق الحصول على الرزق، وتارة أخرى بعبارة (*travailler pour gagner sa vie*)؛ أي العمل لكسب قوت الحياة،^{٦٧} ولم يستخدم في هذين الموضعين لفظة "اقتصاد". في حين صنّف إيف لاکوست ابن خلدون بأنه مؤسس علم الاقتصاد السياسي،^{٦٨} وعده إبراهيم عويس أباً علم الاقتصاد، بناءً على ترجمة مصطلح "المعاش" بالاقتصاد.^{٦٩}

إنّ وصف ابن خلدون بمؤسس (أو أبي) علم الاقتصاد على هذا المنوال ليس تشريفاً له، بل منقصة له؛ لأنّ هذا الوصف يحصره في قالب المنظومة الفكرية التقليدية للاقتصاد السياسي، بناءً على المركزية الثقافية الأوروبية، فيحدّد بذلك من أسس فكره، ودلالاته، وأبعاده، وارتباطه الوثيق بمفهوم الإعمار الذي يتناول الاجتماع الإنساني، ويشمل شتى الجوانب التي تلبيّ حاجاته المادية والمعنوية. فمفهوم الإعمار أعمّ من مفهوم الاقتصاد،^{٧٠} وهو يتضمّن كلّ عمل إنساني متصف بالصلاح والإصلاح مادياً كان أو معنوياً، يهدف إلى القيام بواجب الخلافة في الأرض، لأداء حقوق الله وحقوق العباد. قال عليه الصلاة

^{٦٦} الترجمة الثقافية: هي إحدى طرائق التواصل التي تتيح تعرّف ثقافة الآخر وهويته ومكوناته وخصوصياته، من دون التكيف مع قيم ثقافة المترجم. أمّا الترجمة الأيديولوجية فهي الترجمة المحكومة ببواعث مذهبية، وحرزية، ووطنية.

^{٦٧} Ibn Khaldoun. *Les Prolégomènes*, traduits en Français et commentés par William Mac Guckin de Slane, troisième partie, Paris: Institut de France, 1863, p.4 et p.448.

^{٦٨} Lacoste, Yves. *Maghreb, peuples et civilisations*, Paris: La Découverte, 1995, p.17.

^{٦٩} Oweiss, Ibrahim M.. *Ibn Khaldun, the Father of Economics*, George Nicholas Atiyeh. *Arab Civilization: Challenges and Responses. Studies in Honor of Constantine K. Zurayk*, State University of New York, 1988, p.112-127.

^{٧٠} أمزيان، عبد المجيد. النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع الاجتماعي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١م.

السلام: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: إِنَّا أَنْزَلْنَا الْمَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ." ^{٧١} وقال ابن القيم في شرح ذلك: "فأخبر سبحانه أنه أنزل المال ليستعان به على إقامة حقه بالصلاة وإقامة حق عبادته بالزكاة." ^{٧٢} فالمعاش في الإسلام هو جزء من منظومة متكاملة تتضمن أبعاداً تعبدية وأخلاقية ونفسية واجتماعية لا تنفك عن بعضها بعضاً.

من جهة أخرى، يميل بعض الباحثين من الناطقين بالأردية إلى ترجمة مصطلح (political economy)، أو (economics) بكلمة "معاشيات"، ^{٧٣} وبعضهم الآخر بكلمة "اقتصاديات"، أو "علم الاقتصاد". ويبدو من أول وهلة أنّ مسلمي شبه القارة الهندية قد وُفقوا -مقارنة بالعرب- في اختيار مصطلح "المعاش" بدلاً من مصطلح "الاقتصاد". ولكن، عند التمحيص يتبادر إلى الروع السؤال الآتي: كيف يُستخدَم مصطلح "إسلامي معاشيات" (المعاش الإسلامي) لتمييز الاقتصاد الإسلامي من الاقتصاد التقليدي، مع أنّ مصطلح "المعاش" سابق لمصطلح "الاقتصاد"؟

فبناءً على طبيعة التأثير، يُفترض أن يتأثر اللاحق بالسابق وليس العكس. والظاهر أنّ علماء شبه القارة الهندية ومنتقفيها الذين ساحت لهم فرصة قراءة بعض المجالات العربية ^{٧٤} استخدموا في كتاباتهم بالأردية مصطلح "الاقتصاد". أمّا الذين لم تسنح لهم الفرصة، فيبدو أنّهم درجوا على استخدام مصطلح "المعاش".

وفي واقع الأمر، فإننا لا ندرى الزمان والكيفية التي دخل فيها مصطلح "المعاش" اللغة الأردية، ^{٧٥} لكنّ الواضح أنّ هناك كتابات حديثة بالأردية تربطه بما جاء في مقدّمة

^{٧١} رواه ابن حنبل، أحمد. المسند، مكة المكرمة: المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، ط ٢، ١٤١٤هـ، ج ٨، ص ٢١٠؛ وصحّحه الألباني في: صحيح الجامع الصغير، بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤٠٨هـ رقم ١٧٨١.

^{٧٢} ابن القيم. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ، ص ٣١٤.

^{٧٣} صديقي، محمد نجات الله. ثبت بيلوغرافيا مراجع معاصرة في الاقتصاد الإسلامي، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٠م، ص ١٤-١٩.

Siddiqi, Muhammad Nejatullah. *Muslim Economic Thinking: A Survey of Contemporary Literature*, Leicester: The Islamic Foundation and Jeddah: International Center for Research in Islamic Economics, 1981, pp. 83-87.

^{٧٤} لا سيّما مجلة المنار التي كانت ذائعة الصيت في مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

^{٧٥} وردت إشارة إلى هذه اللغة أو لفظة الأردو (urdu) في الكلمة التركية (ordu)، وتعني العسكر أو المخيم العسكري. وبذا، فإنّ كلمة الأردو تعني حرفياً لغة العسكر. وهي تاريخياً لغة مسلمي الهند التي تولّدت تدريجياً وسط جيش

ابن خلدون، يأتي في مقدمتها ما كتبه كل من: سيد مبارز الدين رفعت (١٩٣٧م): "معاشيات بر ابن خلدون كى خيالات" (آراء ابن خلدون عن المعاش)، ومحمد عبد القادر (١٩٤٢م): "ابن خلدون كى معاشي خيالات" (الآراء المعاشية لابن خلدون).^{٧٦} توجد أيضاً كتابات تربطه بمفهوم "ال عمران الخلدوني"، منها ما كتبه عبيد الله سندي (١٩٥٣م): "شاهه ولي الله كا فلسفه عمرانيات ومعاشيات" (الإمام ولي الله الدهلوي وفلسفته في العمران والمعاش).^{٧٧}

يُذكر أنّ أبا الأعلى المودودي لم يستخدم في عناوين كتاباته مصطلح "إسلامي معاشيات" (الاقتصاد الإسلامي) كما يوهم بذلك بعض المنتسبين إليه أو المنتقدين له. ويظهر ذلك جلياً في العناوين الآتية: "إنسان كا معاشي مسألة أور اسكا اسلامي حل" (مشكلة الإنسان في المعاش وحلّها الإسلامي) (١٩٤١م)،^{٧٨} و "إسلام أر جديد معاشي نظريات" (الإسلام ونظم المعاش المعاصرة) (١٩٥٩م)،^{٧٩} و "قرآن كى معاشي تعليمات" (تعاليم القرآن في المعاش)، ومعاشيات إسلام (المعاش في الإسلام) (١٩٦٩م).^{٨٠}

وبهذا حصل توافق في النتيجة بين بعض الأوروبيين والمسلمين، فترجم الأوروبيون مصطلح "علم المعاش" بالاقتصاد السياسي، وترجم المسلمون المصطلح الفرنسي (économie politique) إلى علم المعاش، أو علم الاقتصاد، أو الاثنين كما هو الحال في الأردنية، على الرغم من تباين الدوافع (جدول رقم ١). وبالنسبة للمسلمين، فالغرض هو بيان أنّ الإسلام كان سبباً في التطرّق إلى الاقتصاد ومسائله الأساسية وفق مسلك

المسلمين والأسواق الشعبية في عهد الخلافة الإسلامية. لذا، فقد بُنيت أساساً على اللغة المحلية، واللغة الفارسية، واللغة العربية، وبعض الكلمات التركية.

⁷⁶ Siddiqi, *op. cit.*, p. 122.

⁷⁷ Siddiqi, *op. cit.*, p. 124.

⁷⁸ هي محاضرة أُلقيت في العشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٤١م، ضمن تظاهرة نظمتها جمعية الثقافة والتاريخ الإسلامي في جامعة عليكرة بالهند، نقلاً عن المرجع الآتي:

Bosworth, C.E., van Donzel, E., Heinrichs, and W.P. & Pellat, C. *Encyclopédie de l'Islam*, Leiden et Paris: E.J. Brill et G. P. Maisonneuve Larose S.A., 1989, fascicule 11, p.864.

⁷⁹ المودودي، أبو الأعلى. إسلام أر جديد معاشي نظريات، لاهور: إسلامك بليكشتر، ١٩٥٩م.

⁸⁰ المودودي، أبو الأعلى. معاشيات إسلام، لاهور: إسلامك بليكشتر، ١٩٦٩م.

قائم على ردّ الفعل لإيجاد مقابل إسلامي لما هو سائد عند الأوروبيين، وهذا من الظواهر المستفحلة في الأدبيات العربية والإسلامية المعاصرة. أما غرض الأوروبيين فيتمثل في دمج الطروحات غير الأوروبية في فضاء الاقتصاد السياسي، ممّا يُؤكّد ما سجّله جاك غودي (Jack Goody) بخصوص ميل الأوروبيين إلى كتابة التاريخ من منظور مركزي، وفرض تصوّره على بقية العالم.^{٨١} ومن خلال هذا المنحى يصل الطرفان إلى نتيجة واحدة، هي إفراغ المعارف غير الأوروبية من هويتها المعرفية، ممّا دفع بعض المفكرين الأوروبيين إلى استنتاج أنّ التطبيقات الحديثة التي تستند إلى الاقتصاد الإسلامي لم تأتِ بجديد، إنّما تعيد تغليف المنتجات المتداولة في السوق المعولم بغلاف إسلامي. يقول سارج لاتوش في كتابه (تغريب العالم): "إن مضمون ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي دون أن يكون فارغاً تماماً، لا يزال محدوداً للغاية."^{٨٢} والمقصود أنّ معالم هويته المعرفية، بناءً على ما ظهر له حتى الآن، لا تزال تشوبها الضبابية وعدم وضوح الرؤية. وقد أكّد هذا الأمر محمد عمر شابرا في الجلسة الافتتاحية لورشة "مستقبل الاقتصاد الإسلامي"، التي نظّمها معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، في الفترة الممتدة بين ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠١٢م. وهذا يجرنا إلى تناول إيجابيات تسمية الاقتصاد الإسلامي وسلبياتها.

جدول رقم (١): مفردات المال، والرزق، والكسب، والمعيشة، والاقتصاد

في أربع لغات.

العربية	الأردية	الإنجليزية	الفرنسية
مال	مال	money, asset, good, fortune, wealth	argent, avoir, bien, fortune, richesse
رزق	رزق	sustenance, subsistence, livelihood	subsistance, ce dont on bénéficie

^{٨١} غودي، جاك. سرقة التاريخ، ترجمة: محمد محمود توبة لكتاب: (The Theft of History)، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٠م، ص ١٥.

^{٨٢} Latouche, Serge. *L'occidentalisation du monde*, Paris: La Découverte, 2005, p.18.

العربية	الأردنية	الإنجليزية	الفرنسية
كسب	كمائه أو كسب	acquisition, advantage, benefit, gain	acquisition, avantage, bénéfice, gain
معاش	معاشي	life, way to live, make a living	vie, manière / moyen de vivre, gagner sa vie
اقتصاد	اقتصاد	economy	économie
علم الاقتصاد	معاشيات، اقتصاديات	economics	sciences économiques

خامساً: إيجابيات مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" وسلبياته

لكلّ شيء مصلحة ومفسدة، فلا توجد مصلحة بحتة، ولا مفسدة بحتة. وهذا ينطبق أيضاً على الألفاظ والمصطلحات؛ حتى تلك التي تتضمن صفة "الإسلامي"، أو تستمد شرعيتها الرمزية منه؛ لأنّ العبرة ليست في ذات اللفظ، ولكن في ما يتنسب أو يُنسب إليه، لا سيّما حين أضحت كلمة "الإسلام" تُستغل لترويج السلع والخدمات.^{٨٣} فعلى الرغم من شيوعها النسبي، تبقى تسمية "الاقتصاد الإسلامي" اجتهاداً دلاليّاً معاصراً مرتبطاً بظروف معيّنة، له إيجابياته وسلبياته. وفي حال تجاوزت سلبيات استخدام المصطلحات إيجابياتها يتحتم ضبطها، بل حتى الاستغناء عنها أحياناً،^{٨٤} ممّا يُبيّن أنّ القاعدة المشهورة "لا مشاحة في الاصطلاح" ليست على إطلاقها،^{٨٥} خاصة إذا أدّى

⁸³ Haenni, Patrick. *L'Islam de marché*, Paris: Seuil, 2005.

^{٨٤} يُستغنى عن المصطلحات في العلوم لسببين؛ يتملّ أولاهما في أنّ سلبيات استخدام المصطلح تفوق كثيراً إيجابياته. وثانيهما أنّ استخدام المصطلح قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنموذج إرشادي (paradigm) تمّ تجاوزه والاستغناء عنه. انظر:

- Tricot, André. Peut-on et doit-on se passer du concept d'intelligence?, *La nouvelle revue de l'AIS*, n°6, 2ème trimestre, 1999, p.6.

^{٨٥} ابن موسى، محمد الثاني بن عمر. "التقييد والإيضاح لقولهم (لا مشاحة في الاصطلاح)"، مجلة الحكمة، عدد ٢٢٢، ١٤٢٧هـ. انظر أيضاً:

ذلك إلى تنزيل كلام فقهاء السلف وتفسير معاني عباراتهم وفق مصطلحات حادثه، أو محاكمتهم ومحااجتهم بموجبها، أو التزهيد في مصطلحات درجوا عليها، كوصف الزكاة بأنها ضريبة اجتماعية. قال بكر أبو زيد في هذا الصدد: "الأسماء الشرعية بنص القرآن والسنة لا يجوز تغييرها ولا العدول عنها، وإن استبدالها باسم آخر فيه: هجر للاسم الشرعي، واستدراك على الشرع، ومنابذة ظاهرة لما ذكره الله ورسوله، مع ما في ذلك من انفصام بين المسلم وكتب السلف."^{٨٦}

وفي ما يأتي بعض من إيجابيات هذه التسمية:

- إعادة إحياء التراث الإسلامي في حقل المعاش، والتأكيد على أنّ الإسلام دين شامل يُنظّم علاقة العبد بربه وبالعباد، خاصة "الحياة المعيشية التي يعني بها علم الاقتصاد."^{٨٧}

- إبراز مدرسة جديدة ذات مبادئ متميزة لم يعد بالإمكان تجاهلها حتى من الأوروبيين. وفي ذلك، يقول "أندراي زوبوف" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة موسكو: "إن المسلمين يعملون منذ فترة طويلة لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وعلى الرغم من الابتسامات الساخرة من بعض الخبراء الأوروبيين، فإنه يحمل وجهات نظر ليست خالية من المعاني."^{٨٨}

- نصرة النبي ﷺ في غير مجال العبادات؛ حتى من قبل غير المسلمين. يقول فرانك فوجل (Frank Vogel) أستاذ القانون السابق بجامعة هارفارد، إنه اطلع على مبادئ التمويل الإسلامي مثل تحريم الربا فاستوعبها، إلا أنه لم يستطع إدراك كُنه حديث "الآ

- الجيزاني، محمد بن حسين. "قاعدة: (لا مشاحة في الاصطلاح)"، مجلة الأصول والنوازل، عدد ٢، رجب ١٤٣٠هـ/يوليه ٢٠٠٩م.

^{٨٦} أبو زيد، بكر عبد الله. معجم المناهي اللفظية، الرياض: دار العاصمة للنشر، ١٤١٧هـ، ص ١١٧.

^{٨٧} مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. تطور علم الاقتصاد ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه، ورقة مقدمة من المركز بمناسبة حصوله على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي لعام ١٤٢٣هـ، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، د، ص ٥.

^{٨٨} Zoubov, Andrei. La foi et l'économie comme problème pour le XXI^e siècle, in Calvez, Jean-Yves & Zoubov, Andrei, *Eglise et économie: voix orthodoxes russes, voix catholiques romaines*, Paris: Cerf, 2006, p.197.

تَبِعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ".^{٨٩} ولكن، بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وما تلاها من هزّات وانهايارات وإخفاقات، فقد استوعب هذا المبدأ أيّما استيعاب.^{٩٠}

أمّا أبرز سلبياتها فتتمثّل في ما يأتي:

- حصر التصدّر والتفكير في ثنائية "الاقتصاد/ الفقه". وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للفقه والاقتصاد بوصفهما من التخصصات العلمية، فإنّ السلوك الاقتصادي يظلّ ظاهرة اجتماعية معقّدة ومتعدّدة الأبعاد، تحتاج إلى تخصصات مختلفة، خاصة علم الاجتماع، وعلم الإنسان، وفلسفة العلوم، وعلم اجتماع المعرفة.

- تصنيف كتابات الاقتصاد الإسلامي للأجيال الأولى بناءً على الخلفية (الخصيلة) الاقتصادية المكتسبة غالباً من الجامعات الأوروبية والأمريكية. فمن لم يحصل عليها، يُصنّف بأنّه يكتب بطريقة تقليدية.^{٩١}

- الإيحاء بوجود كلفة متجانسة اسمها "الاقتصاد الإسلامي" مقابل كلفة متجانسة أخرى اسمها "الاقتصاد غير الإسلامي".^{٩٢} وهذا خطأ منهجي مردّه غياب الإحساس بأهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية التي عاشها المسلمون في ظروف زمانية ومكانية مختلفة.

^{٨٩} البخاري، محمد بن إسماعيل. *الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام*، ضبط: مصطفى البغا، دمشق: دار ابن كثير، ط ٣، ١٩٨٧م، ج ٢، حديث رقم ٢٠٢٨، ص ٧٥١. وانظره في: - الترمذي، محمد بن عيسى، *سنن الترمذي*، بيروت: دار الكتب العلمية، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده، الحديث (١٢٥٠).

^{٩٠} بلواني، أحمد. "كتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي في ضوء الأزمة المالية العالمية: ولمّ بويتر أمودجاً"، *مجلة إسلامية المعرفة*، س ٢٠، عدد ٧٨، حريف ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص ٨٧.

^{٩١} Siddiqi, *op. cit.*, p.2; Islahi, Abdul Azim. *Four Generations of Islamic Economists*, *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, Vol. 23 No. 1, 2010, p.165.

^{٩٢} أوضحت بعض الدراسات وجود أشكال متنوعة للرأسمالية. انظر مثلاً:

Hall, Peter & Soskice, David. *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage*, Oxford: Oxford University Press, 2001.

Amable, Bruno. *Les cinq capitalismes. Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation*, Paris: Seuil, 2005.

- استحضار ما هو غير إسلامي بصفة تكاد تكون آلية، خاصة النظامين: الرأسمالي، والاشتراكي. وما زال الجيل الجديد من الباحثين يُردّد خطاب خمسينات القرن الماضي القائل بأنّ الاقتصاد الإسلامي هو وسط بين الاشتراكية والرأسمالية، وأنّ فيه أفضل ما في النظامين. ومن المفترض أن يتأثر اللاحق بالسابق وليس العكس! وفي المقابل، فقد أفاد مارشال هودغسون بأنّ للرأسمالية والاشتراكية سمات مشتركة تجعل كلاً منهما غير وارد في حقبة سابقة.^{٩٣}

سادساً: عدم استقرار دلالات مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" على أسس علمية متينة

منذ المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، انحصر طرح الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في التساؤل الآتي: هل تعني تسمية الاقتصاد الإسلامي بناء علم بديل لعلم الاقتصاد في صيغته التقليدية، أو هي بلورة رؤية إسلامية لتخصص مشترك اسمه علم الاقتصاد؟^{٩٤} ففي الحالة الأولى، تبدو تسمية الاقتصاد الإسلامي أكثر ملاءمة، وهذا لا يمنع بعض الفقهاء -أحياناً- من استخدام مصطلح "الاقتصاد الشرعي"^{٩٥} وفروعه، مثل السياسة الاقتصادية الشرعية.^{٩٦} أما في الحالة الثانية فيتم اللجوء إلى عبارات من قبيل: "الاقتصاد من منظور إسلامي"، و"الاقتصاد من رؤية إسلامية"، و"الاقتصاد من زاوية إسلامية"، و"مقاربة إسلامية للاقتصاد"، و"الإسلام والاقتصاد"، و"الاقتصاد في الإسلام". ويُبرّر محمد البهي هذا المنحى بما يأتي: "ليس هناك اقتصاد إسلامي... وآخر

⁹³ Hodgson, Marshall. *L'Islam dans l'histoire mondiale*, textes réunis, traduits de l'américain et préfacés par Abdesselam Cheddadi, Paris, Actes Sud / Sindbad, 1998, p.245.

⁹⁴ Kahf, Monzer. Definition and Methodology of Islamic economics, *Review of Islamic Economics*, No. 13, 2003, p.31.

^{٩٥} ابن باز، عبد العزيز. الدعوة إلى الله وما ينبغي أن يتحلى به الدعاة، ضمن: محاضرات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٣٩٥م، ص ٣٥٥.

^{٩٦} الكيلاني، عبد الله. اجتهاد عمر بن الخطاب في أرض السواد وصلته بالسياسة الاقتصادية الشرعية، عمان: الدار الأثرية، ٢٠٠٨م، ص ١٧.

غير إسلامي. وإنما هناك نظرة الإسلام إلى الاقتصاد، ونظرة غير الإسلام إليه [...] ولكن قد تقبل كلمة الاقتصاد الإسلامي، إذا قصد بها الاقتصاد وفقاً لمنهج الإسلام المؤسس على نظريته إليه.^{٩٧} فمعالجة الموضوع في تقديره لا تقوم على نظرة الإسلام الشاملة في رسالته، وعلى النظرة الأساسية لهذه الرسالة القائمة على إعادة تقييم الاقتصاد والإنسان معاً،^{٩٨} مما يدل على أنّ تسمية الاقتصاد الإسلامي لم تستقر بعد على أسس علمية متينة. وهو إشكال أشار إليه شوقي دنيا عند تطرقه إلى تجربة جامعة الأزهر في تدريس الاقتصاد الإسلامي؛ إذ قال: "قالوا نعمل مجموعة من العلوم الاقتصادية الإسلامية في كليات التجارة، قالوا ندخل في منهاج كليات التجارة بعض المواد الاقتصادية، ومنها منهج اسمه الاقتصاد الإسلامي؛ حتى الاسم عند المحلل المتمعن اسم سيء. ما الاقتصاد الإسلامي؟ مبادئ! نظريات! فلسفة! الاقتصاد الجزئي الإسلامي! كأن الاقتصاد الإسلامي شيء صغير وحاجة واحدة لا تقبل التوزيع، ولا التصنيف، ولا التقسيم، ولا التفرع، ولا أي شيء!"^{٩٩}

ينبغي التنبيه هنا على أنّ كلية التجارة في جامعة الأزهر لم تستحدث في الفترة المُشار إليها مادة باسم "الاقتصاد الإسلامي"، إنما استحدثت مادة باسم "الفكر الاقتصادي في الإسلام"، على حدّ تعبير صلاح الدين نامق؛ العميد السابق لكلية التجارة بجامعة الأزهر،^{١٠٠} لأنّ مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" لم يكن شائعاً كما تبين آنفاً. ويؤكد ذلك محمد شوقي الفنجري بقوله: "في سنة ١٩٦٧م كرميني جامعة الأزهر بتكليفني بتدريس مادة الفكر الاقتصادي الإسلامي."^{١٠١} وبعد خمس سنوات، تمّ تطوير اسم المادة إلى مُسمّى "الاقتصاد الإسلامي".^{١٠٢} وكتبتُ لمسألة عدم التوفيق في اختيار

^{٩٧} البهي، محمد. الإسلام والاقتصاد، القاهرة: مكتبة وهبة، ط ٢، ١٩٨١م، ص ٧-٨.

^{٩٨} المرجع السابق، ص ٣.

^{٩٩} دنيا، شوقي. البحث الاقتصادي الإسلامي: واقعه وطموحاته، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،

٢٠٠٩م، ص ٣٣.

^{١٠٠} صلاح نامق، مقدمة كتاب:

- الفنجري، محمد شوقي. ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: مكتبة

الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م، ص ٩.

^{١٠١} المرجع السابق، ص ١١.

^{١٠٢} المرجع السابق، ص ١١.

تسمية الاقتصاد الإسلامي، أشار شوقي دنيا في كتاب آخر: "مع التسليم بأحقية وجود علم الاقتصاد الإسلامي. إلا أننا نرى أن تقييد أو وصف الاقتصاد لدينا بهذا الوصف هو مجرد مرحلة نأمل أن تنتهي بسرعة لنقول بعدها علم الاقتصاد فقط كما يقال في الغرب والشرق. مع ملاحظة أن المحتوى والمنهج وأدوات التحليل كلها تكون إسلامية، فهو اقتصاد إسلامي من حيث المضمون دون أن يسمى بذلك، مثل الفقه فهو فقه إسلامي دون أن يشار إلى ذلك في عنوان أو اسم الكتاب.^{١٠٣} والواقع أنّ المسألة أبعد من مجرد التوفيق في اختيار التسمية، أو إسقاط صفة "الإسلامي". أمّا القياس بين الفقه والاقتصاد فيحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنّ الفقه علم إسلامي خالص، بينما الاقتصاد بمفهومه الحديث علم وافد من أوروبا.

خاتمة:

يخلص البحث إلى أنّ إشكالية البحث في الاقتصاد الإسلامي بدأت أساساً من تبني مصطلح "الاقتصاد" الذي لم ينبثق عن المنظومة الحضارية العربية والإسلامية بناءً على تراكم معرّبي، إنّما دخل الأدبيات العربية جرّاء ترجمة المصطلح الفرنسي (économie politique) (الاقتصاد السياسي)، ممّا أحدث قطيعة معرفية تمثّلت -بصورة خاصة- في الإعراض عن مصطلح "المعاش" الذي استقر عليه الفقهاء والأدباء في القرون الأخيرة.

وبما أنّ المصطلحات ليست حيادية، فمن الصعب بمكان نقل المصطلحات وإعادة صياغتها بقالب جديد بمنأى عن المنظومة الفكرية الأصلية التي خرجت من رحمها. وفي ظلّ هذه الظروف، جلب مصطلح "الاقتصاد" اهتمام النخب الفكرية، ثمّ ألحق به صفة "الإسلامي" بناءً على اجتهاد فردي، ليظهر إلى الوجود مصطلح "الاقتصاد الإسلامي". وقد جاء استخدام صفة "الإسلامي" بدلالاتها الحديثة في المجتمعات المسلمة كردّ فعل على محاولة التغريب بعد حملات التوسّع الاستعماري الأوروبي. وأوقع استخدام هذه الصفة في مأزق التصنيف عبر ثنائية "الإسلامي/ غير الإسلامي"، والقفز الثوري ممّا هو

^{١٠٣} دنيا، شوقي. النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض: مكتبة الخرجي، ١٩٨٤م، ص ١٨.

كائن إلى ما يجب أن يكون، من دون مراعاة سَنَةِ التدرّج. كما فرض نفسه على طبيعة المُنتج المعرفي الذي ينصب غالباً على قضايا الشكل أكثر من قضايا المضمون.

ومّا يثير الدهشة إلحاق صفة "الإسلامي" بمصطلح "المعاش" في الأدبيات الأردنية، على الرغم من أنّ "المعاش" هو مفهوم إسلامي محض؛ فكيف يمكن إطلاق صفة "الإسلامي" عليه؟ وهذا يُؤكّد أنّ استخدام هذه الصفة قد ظهر كردّ فعل بناءً على ترجمة المصطلح الإنجليزي (political economy) (الاقتصاد السياسي). في إشكالية مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" تتعدّى -إذن- المبحث اللغوي الذي يتمثّل في اختيار التسمية المناسبة، لتتضمّن العملية الإدراكية التي ولّدت مصطلح "الاقتصاد"، وكذلك صفة "الإسلامي" التي ألحقت به.

ونتج من تبني مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" في المقام الأول حصر التفكير -لدى شريحة كبيرة من الباحثين- في ثنائية "الاقتصاد/الفرق". ومّا يلفت الانتباه أنّ بعض الفقهاء الذين تصدّوا منذ أكثر من قرن للكتابة في علم الاقتصاد دون ربطه بصفة "الإسلامي"، وُفقوا في الفصل بين موضوع علم الاقتصاد وموضوع الفرق. قال عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات في معرض حديثهما عن انتقال الثروة: "الأول: الإرث وهو انتقال حقوق جيل إلى جيل بعده، الثاني: الهبة والوصية، الثالث: المناقلة. أما الوجهان الأولان فلا نتعرض لهما لأنهما ليسا من مقاصد هذا الفن."^{١٠٤} وأشارا في موضع آخر: "ولما كانت المناقلة عقداً على مجرد إعطاء منفعة في مقابلة منفعة أخرى اتضح لنا أن عقد البيع، والإجارة، والشركة، والمرابحة، والتولية آلات للمناقلة، وبحسبه فلا نتعرض لبيان حقائق هذه العقود لتكفل فن آخر بها، وإنما نظرنا فيما يؤدي إلى التوصل إلى معرفة انحصار القيم."^{١٠٥} وهذا ما لم يتمكّن جُلّ الباحثين المنتسبين اليوم للاقتصاد الإسلامي من تحقيقه؛ سواء كانوا فقهاء أو اقتصاديين، ممّا يُبيّن أنّ البحث في الحقل لم يصل بعد إلى مرحلة التراكم المعرفي بحيث يُستفاد من نتائج البحوث السابقة في معالجة الإشكالات المنهجية وتطوير نتائج لاحقة.

^{١٠٤} المجاوي، وبريهمات، المرصاد في مسائل الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣.

^{١٠٥} المرجع السابق، ص ٤٤.

وقد أدّى التمسكُ بثنائية "الاقتصاد/ الفقه" إلى الانغلاق على تخصصات أخرى، لم يُعد بالإمكان تجاهلها في ظلّ تداخل العلوم. ففي الوقت الذي كشف فيه علم اجتماع العلوم -مثلاً- عن تأثير علم الاقتصاد في الواقع وتوجهاته بدلاً من الوقوف عند حدّ الوصف كما هو شائع،^{١٠٦} لا يزال بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يعملون ضمن فروض المدرسة النيوكلاسيكية ويُعدّونها من باب القوانين أو الحقائق العلمية.^{١٠٧} وفي الوقت الذي توصل فيه علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) إلى أنّ التُّدرة هي بناء اجتماعي، لا يزال بعض رواد الاقتصاد الإسلامي يُعدّون التُّدرة من المسلّمات التي لا مجال لمناقشتها. وعلى الرغم من الكشف -بعد الأزمة المالية العالمية- عن تأثير الرياضيات المستخدمة في قياس المخاطر، في سلوك الفاعلين في الأسواق المالية، لا يزال يُنظر (في حقل الاقتصاد الإسلامي) إلى الرياضيات على أنّها أداة فنية محايدة، بل حتى بوصفها - أحياناً- أهم مؤشّر على الرصانة العلمية للمخرجات البحثية.

وفي الختام، إذا ظهر مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" كردّ فعل ووُجد ليقى، ينبغي تجاوز مرحلة ردّ الفعل هذه بالانتقال إلى مرحلة الفعل الواعي بإيجابيات المصطلح وسلبياته، وهذا يتطلّب المزيد من الجهود لضبط دلالات مصطلح "الاقتصاد"، وكذا دلالات صفة "الإسلامي". فالمصطلح هو الوعاء الإدراكي الذي تُطرح من خلاله الأفكار، وإذا اضطرب ضبطه اختلّ البناء الإدراكي كلّهُ، ممّا ينعكس سلباً على مخرجاته المنهجية والنظرية والتطبيقية.

ينبغي أيضاً إشراك باحثين من تخصصات مختلفة في عملية ضبط دلالات مصطلح "الاقتصاد الإسلامي"، لا سيّما علم اللسانيات، وعلم اجتماع العلوم، والاقتصاد الإدراكي (cognitive economics)، ثمّ إدراج أهم الضوابط التي تمّ الوقوف عليها لتطوير البرامج التعليمية ذات العلاقة.

^{١٠٦} تُعرف هذه الظاهرة في علم اللسانيات وعلم اجتماع العلوم بـ(performativity)، وتعني أساساً التعبير الذي يدفع إلى إنجاز فعل، لذلك تترجم أحياناً بالإنجازية.

^{١٠٧} تُعرف هذه الظاهرة في علم اجتماع العلوم بـ(cognitive embeddedness)، وتترجم عادة بالتضمين الإدراكي.

ملحق

كتابات تربط عناوينها الاقتصاد بالإسلام

قبل شيوع مصطلح "الاقتصاد الإسلامي"

منذ بداية القرن العشرين، برزت كتابات بلغات مختلفة تربط عناوينها الاقتصاد بالإسلام، منها: مقالة "الإسلام والاقتصاد" للمستشرق الألماني كارل بيكر (١٩١٦م)،^{١٠٨} وكتاب "إسلام كا اقتصادي نظام" (نظام الإسلام الاقتصادي) لحفظ الرحمن سيوهاروي (١٩٣٩م)،^{١٠٩} ومقالة "إسلامي معاشيات" (الاقتصاد الإسلامي) لعبد الرحمن محمد خان (١٩٤٤م)،^{١١٠} وكتاب "علم الاقتصاد في الإسلام" لأحمد محمود (١٩٤٧م)،^{١١١} وكتاب "الإسلام والأوضاع الاقتصادية" لمحمد الغزالي (١٩٤٧م)،^{١١٢} وكتيب "فتوى شرعية في شئون اقتصادية" لمخلوف حسنين مفتي الديار المصرية (١٩٤٨م)،^{١١٣} ومقالة "مدخل لفلسفة الإسلام الاقتصادية" لأحمد الرحمن علوي (١٩٥٠م)،^{١١٤} وكتاب "الاقتصاد في ضوء الإسلام" لمحمد محمد إسماعيل عبده (١٩٥١م)،^{١١٥} وكتاب "النظام الاقتصادي في الإسلام" لتقي الدين النبھاني

¹⁰⁸ Becker, Carl Heinrich. Islam und Wirtschaft, *Archiv fur Wirtschaftsforschung im Orient*, I, 1916, p.66-77.

^{١٠٩} تترجم الكتاب إلى الإنجليزية، وطبع عام ٢٠٠١م. انظر:

- Savharvi, Hafz-ur-Rehman. *The Economic System of Islam*, Lahore: Idara-e-Islamiat, 2001.

^{١١٠} خان، عبد الرحمن محمد. "إسلامي معاشيات"، *مجلة بوهان*، دلهي، مج ١٢، ع ٢٤، فبراير ١٩٤٤م، ص ٢٧-٣١.

¹¹¹ Mahmud, Ahmad. *Economics of Islam, a comparative study*, Lahore: M. Ashraf, 1947.

^{١١٢} الغزالي، محمد. *الإسلام والأوضاع الاقتصادية*، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٤٧م.

^{١١٣} حسنين، مخلوف. *فتوى شرعية في شئون اقتصادية*، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٨م.

¹¹⁴ Alavi, Ahmadur Rahman. *An Introduction to the Economic Philosophy of Islam, Islamic Literature* (Lahore), 2(4), April 1950, p.25-34.

^{١١٥} عبده، محمد محمد إسماعيل. *الاقتصاد في ضوء الإسلام*، القاهرة: جامعة فؤاد، جمعية الدراسات الإسلامية، ١٩٥١م، نقلاً عن: موقع مكتبة الاسكندرية ضمن مشروع رقمنة مليون كتاب عبر الرابط الآتي:

- <http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?BibID=345722>

(١٩٥٢م)،^{١١٦} وكتاب "الإنسان الاقتصادي الإسلامي" لجوزيف هانس (١٩٥٢م)،^{١١٧} ومقالة "الإسلام ونظام الغرب الاقتصادي" لمحمود بوزوزو ضمَّنها عبارة "النظام الاقتصادي القائم على المبادئ الإسلامية" (١٩٥٣م)،^{١١٨} ومقالة "جوانب من الاقتصاد الإسلامي" لمحمد عبد الله العربي (١٩٥٧م)،^{١١٩} وكتاب "بناء الاقتصاد في الإسلام" لزيدان أبي المكارم (١٩٥٩م)،^{١٢٠} ومحاضرة "الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام" لياقوت العشماوي (١٩٥٩م)،^{١٢١} وكتاب "نظرية الإسلام الاقتصادية: الفلسفة والوسائل المعاصرة" لعبد الحميد أبي سليمان (١٩٦٠م)،^{١٢٢} ومقالة "النزعة الاقتصادية للإسلام" لجاك أستروي (١٩٦٠م)،^{١٢٣} ومقالة "الإسلام والتنمية الاقتصادية" لجيرار ديستان دي برنيس (١٩٦٠م)،^{١٢٤} وكتاب "المبادئ الاقتصادية للإسلام" لسيد أحمد علي (١٩٦١م)،^{١٢٥} وكتاب "الإسلام أمام تحدي التنمية الاقتصادية" لجاك أستروي،^{١٢٦} ومقالة "العرب والتعبير الاقتصادي" لجاك بيرك (١٩٦٢م)،^{١٢٧} وكتاب

^{١١٦} النبهاني، تقي الدين. النظام الاقتصادي في الإسلام، القلنس: منشورات حزب التحرير، ١٩٥٢م.

^{١١٧} Hans, Josef. *Homo oeconomicus Islamicus*, Wirtschaftswandel und sozialer Aufbruch im Islam, Klagenfurt: J. Leon sen, 1952.

^{١١٨} بوزوزو، محمود. "الإسلام ونظام الغرب الاقتصادي"، *صحيفة المنار*، الجزائر، عدد ٥٥٥، ٢٣ أبريل ١٩٥٢م، ص ٣.

^{١١٩} Al-Arabi, Muhammad Abdullah. Some Aspects of Islamic Economics, *Islamic Thought* (Aligarh), 6(2), March-April, 1957, p.8-19.

^{١٢٠} أبو المكارم، زيدان. بناء الاقتصاد في الإسلام، القاهرة: دار العروبة، ١٩٥٩م.

^{١٢١} العشماوي، ياقوت. الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الإسلام، ضمن: المحاضرات العامة للموسم

الثقافي الأول للإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر، القاهرة: جامعة الأزهر، ١٩٥٩م.

^{١٢٢} أبو سليمان، عبد الحميد. نظرية الإسلام الاقتصادية: الفلسفة والوسائل المعاصرة، القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٩٦٠م.

^{١٢٣} Austruy, Jacques. Vocation économique de l'Islam, *Cahiers de l'ISEA*, n°106, octobre 1960, p.151-212.

^{١٢٤} Bernis, Gérard Destanne de. Islam et développement économique, *Cahiers de l'ISEA*, n°106, octobre 1960, p.105-150.

^{١٢٥} Ali, Syed Ahmad. *Economic Foundations of Islam. A Social and Economic Study*, Calcutta: Orient Longmans, 1961.

^{١٢٦} Austruy, Jacques. *L'Islam face au développement économique*, Paris: Editions Ouvrières, 1961.

ترجمه إلى العربية نبيل الطويل: جاك أستروي. الإسلام والتنمية الاقتصادية، دمشق: دار الفكر، ١٩٦١م.

إبراهيم محمد إسماعيل "الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة" (١٩٦٢م)،^{١٢٨} ومقالة "أسس الاقتصاد الإسلامي" لرافع الدين (١٩٦٣م)،^{١٢٩} وكتاب "السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي" لأحمد شلي (١٩٦٤م)،^{١٣٠} ومقالة "الفكر الاقتصادي للإسلام: ابن خلدون" لجوزيف سبنغلر (١٩٦٤م)،^{١٣١} وكتاب "الإسلام والاقتصاد" لأحمد الشرباصي (١٩٦٥م)،^{١٣٢} ومقالة "أهمية الاقتصاد في ضوء السنة" لسيد مناظر حسن الجيلاني (١٩٦٥م)،^{١٣٣} وكتاب "خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي" لمحمود أبي السعود (١٩٦٥م)،^{١٣٤} وهو أول كتاب بالعربية استُخدم في عنوانه مصطلح "الاقتصاد الإسلامي".

¹²⁷ Berque, Jacques. Les Arabes et l'expression économique, *Studia Islamica*, XVI, 1962, p.95-120.

¹²⁸ Ismaïl, Ibrahim Mohammad. *L'Islam et les doctrines économiques contemporaines*, Le Caire: Conseil supérieur des affaires islamiques, 1962.

^{١٢٩} رافع الدين. "أسس الاقتصاد الإسلامي"، *مجلة البعث الإسلامي*، لكتاؤ- الهند، مج ٨، ج ١، سبتمبر ١٩٦٣م، ص ٣٢-٤٠.

^{١٣٠} شلي، أحمد. *السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي*، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م.

¹³¹ Joseph Spengler. Economic Thought of Islam: Ibn Khaldun, *Comparative Studies in Society and History*, Vol.6, No.3, April 1964, p.282-306.

^{١٣٢} الشرباصي، أحمد. *الإسلام والاقتصاد*، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

^{١٣٣} الجيلاني، سيد مناظر حسن. "أهمية الاقتصاد في ضوء السنة"، *مجلة البعث الإسلامي*، لكتاؤ- الهند، مج ١٠، عدد ٤، ١٩٦٥م، ص ٥٥-٦١.

^{١٣٤} أبو السعود، محمود. *خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي*، بيروت: مطبعة معتوق إخوان، ١٩٦٥م.